



لقاء العدد

فضيلة الشيخ

محمد بن إبراهيم الحديثي\*

حوار: حمد بن عبدالله ابن خنين

---

\* رئيس محاكم منطقة عسير «سابقاً».

■ حدثونا عن نشاطكم وتعليمكم؟

- محمد بن إبراهيم بن راشد بن إبراهيم بن علي بن عبدالكريم الحديثي، نسبة إلى مزرعة لأجدادنا في البكيرية بمنطقة القصيم تسمى الحديثية، وآل الحديثي في القصيم ينتمون إلى قبيلة بني زيد في نجد.

والميلاد في مدينة البكيرية عام ١٣٥٢هـ وفيها نشأت في حجر والدي فضيلة الشيخ إبراهيم بن راشد الحديثي المولود عام ١٣٢٢هـ، والمتوفي ١٤٢٤هـ وقد كان والدي - رحمه الله - حريصاً على تربيتي وتنشئتي في بيته، فقد هيا لي في صغري سبل الأخذ بالعلم والعمل الصالح وألحقتي بحلقات تحفيظ القرآن الكريم فحفظته في صغري كاملاً عن ظهر قلب، في حلقات فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن سالم بن كريديس وهو أولاني عناية كاملة في حفظ القرآن بحروفه ومعانيه وأنا ذلك الوقت في سن الحادية عشرة من العمر، وكان حفظي للقرآن الكريم حافظاً لي على مواصلة التحصيل العلمي.

وبعد أن أكملت حفظ القرآن الكريم كما سلف التحقت بالعلماء الذين هم فضيلة الشيخ محمد ابن مقبل قاضي البكيرية والشيخ عبدالعزيز بن عبدالله ابن سبيل والشيخ سليمان الخزيم والشيخ صالح بن راشد الحديثي، وقد لازمت هؤلاء العلماء لطلب العلم عليهم قراءة وسماعاً في الحديث والتفسير والفقه والفرائض والنحو والصرف متنقلاً

من شيخ إلى آخر في مراحل بداية طلب العلم إلى عام ١٣٦٥هـ ثم انتقلت من البكيرية مع والدي عندما صدر الأمر السامي بتعيينه قاضياً في محكمة النماص في عسير، فلازمته - رحمه الله - هناك في مواصلة الدراسة العلمية

في مختلف الفنون.

■ متى تم تعيينكم، وما سيرتكم العلمية والمناصب التي عملتم بها، والمناطق التي تنقلتم إليها حتى نهاية تقاعدكم؟  
- بعد أن بلغت السن النظامية بمعية والدي التحقت بالعمل الوظيفي كاتب ضبط في محكمة المضيلف التابعة لقضاء محكمة القنفذة في عام ١٣٧٣هـ وعندما انتقل والدي - رحمه الله - إلى قضاء محكمة القنفذة في عام ١٣٧٣هـ التحقت به كاتب ضبط في محكمته، وفي عام ١٣٧٦هـ التحقت بسلك القضاء الشرعي، فقد تم تعييني قاضياً في محكمة القنفذة إلى جانب والدي وقد بقيت في محكمة القنفذة إلى عام ١٣٨١هـ ثم انتقلت قاضياً في محكمة أبها تحت رئاسة والدي إلى عام ١٣٨٢هـ، ثم ترفعت رئيساً مساعداً لرئيس محاكم منطقة عسير وبقيت في هذا المنصب إلى عام ١٤١٢هـ ثم أحيل والدي الشيخ إبراهيم الحديثي على معاش التقاعد، فخلفته رئيساً لمحاكم منطقة عسير إلى عام ١٤١٦هـ وهو نهاية عملي وفيه تمت إحالتي على معاش التقاعد.

■ حدثنا عن الدكم - رحمه الله - وآثره ومدى الاستفادة من تنشئته والعمل بجواره؟

- كان والدي - رحمه الله - مدرسة لنا في حياتنا معه وله مآثر كثيرة وأعمال خير واسعة لا تقف عند حد معين، فقد كان يساهم في جميع المجالات النافعة والأعمال الصالحة، وقد استفدنا منه كثيراً نحن وزملائنا القضاة في منطقة عسير فهو موجه ومرشد ومرتب استفدنا من عمله وخبرته إبان إقامتنا معه، يتميز - رحمه الله - بصفات حميدة منها الأدب والوقار والحلم

عملت كاتب ضبط في محكمتي  
المضيلف ثم القنفذة ثم أصبحت  
قاضياً فيها

## الشيخ محمد بن إبراهيم الحديثي

ولادتهم، وكل بلد لها خصائصها ومميزاتها، فالكل أهلنا وإخواننا هنا وهناك وإن اختلفت العادات والتقاليد فإننا نقدر لأهل عسير إقامتنا معهم التي بلغت الشيء الكثير في الاحترام والتقدير.

### حفزت القرآن كاملاً وعمري إحدى عشر سنة

والأناة فلا يؤأخذ من أساء إليه ولا يعاقب من جهل عليه، يتفقد المساكين، ويعطي المحتاجين، ويكرم الوافدين يجبه من جلس إليه ويدعو له من عمل لديه.

■ لو ذكرت المشايخ الذين تأثرتم بهم ولهم ذكرى ما زالت مع ذكر المناسبة؟

– المشايخ الذين عرفنا كثر، كلهم أصحاب علم وفضل ولهم في نفوسنا الأثر العميق لحملهم لواء العلم ومنهم مشايخنا الذين سلف ذكرهم وخصوصاً والدي الشيخ إبراهيم الحديثي الذي رباني فأحسن تربيتي ووجهني فأحسن توجيهي وله علي الفضل الأول بعد الله، ولا أنسى فضيلة الشيخ عبدالله بن يوسف الوابل رئيس محكمة أبها سابقاً الرجل الزاهد العامل المخلص صاحب الحلقات العلمية والمجالس الدينية التي كان يعيشها بكل تقدير واحترام – رحمه الله –.

■ ما مدى رضاكم عن القضاء في الوقت الحاضر وما الفرق بينه وبين الماضي؟

– القضاء الشرعي يسير في إطار واحد ولا يتغير في الماضي والحاضر وفي كل زمان ومكان، والقاضي يعرف نفسه وعمله وواجبه فعليه أن يقيم نفسه إلى أي مدى وصل في عمله وأداء واجبه، ونحن لا نقول شيئاً عن القضاة، فالرضا غاية لا تدرک والإنسان محل التقصان والله جل وعلا هو الكامل في ذاته وصفاته، أما الفارق بين الماضي والحاضر فلا شك إن البون واسع والفرق شاسع لا سيما وقد تغير البشر في طباعهم وأعمالهم وكما يقال لكل زمان خصال وأعمال، والناس في الماضي أهل قناعة ورضا بسبب قلة ذات اليد، ولما أن توسعت المادة تغيرت طباع الناس وقلت المصادقية وذهبت الكرامة النفسية حسبما هو ملموس إلا ما شاء الله، ولكن القضاء الشرعي هو محك الفصل بين الناس وهو حكم لا يتغير وإن تغيرت الأحوال وتبدلت الخصال لأن الشريعة الإسلامية بذاتها صالحة لكل زمان ومكان.

### أبرز مشايخي والدي الشيخ إبراهيم الحديثي الذي عملت معه مساعداً لرئاسة المحكمة

■ ما الأعمال الأخرى التي تمارسونها إضافة إلى عمل القضاء، وما الأعمال التي لا زلت تمارسونها بعد التقاعد؟

– القضاء الشرعي عمل مهم جداً لا يسمح بأي عمل معه غير البحث العلمي والتحصيل من أمهات الكتب لإحضار الأدلة في الأحكام الشرعية لكن هناك أعمالاً خيرية أخرى قد نفرغ لها بعض الوقت خارج الدوام الرسمي وعلى وجه التخصص قمت برئاسة الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمنطقة عسير وعملت نائباً لرئيس جمعية البر بأبها ورئيساً لمجلس إدارتها ورئيساً للجنة الاستشارية بفرع وزارة الشؤون الإسلامية وعضواً في مجلس الأوقاف الفرعي وكل هذه الأعمال داخلية في باب الحسبة، ومنها ما كنت أزاوله إبان قيامي بالقضاء الشرعي ومنها ما هو بعد التقاعد.

■ حدثونا عن مكتبكم وهل هناك نية للتأليف أو مشاركات ثقافية وعلمية وكتابة صحفية؟

– مكتبتنا التي نعيشها حالياً هي مكتبة والدنا – رحمه الله – وأنا اليوم أقضي جل أوقاتي في قراءة الكتب التي كان والدي حريصاً على اقتنائها وهي كتب علمية، أما التأليف العلمي فليس لدينا فيه نشاط لاستغراق الوقت في أعمال خيرية أخرى كما أسلفت تلزمننا بالعمل فيها بعيداً عن المشاركات والكتابات الصحفية.

■ ما سر بقائكم في منطقة عسير بعد التقاعد رغم أنكم من منطقة القصيم وهل هناك ارتباط لهذه الجهة؟

– ليس هناك شيء اسمه سر للبقاء في منطقة عسير، فمنطقة القصيم وعسير بلد واحد لا نفضل بعضها على بعض ولكن بحكم إقامتنا الطويلة في منطقة عسير للعمل الوظيفي الذي يزيد على خمسين عاماً كانت ولادة أبنائنا ومنشؤهم ودراساتهم في بلاد عسير، والرء يهوى مسقط رأسه دائماً فنحن مع أبنائنا الذين ألفوا مقر

■ التطور الذي تعيشه وزارة العدل والنقلة التقنية هل ترون أنها تناسب الواقع وما مدى استفادة القضاء من ذلك؟  
- التطور العلمي في الأمم

هو أساس الرقي وحياة بالتطور ونقله بدون تقنية حديثة قاصرة عن التطور والتحديث، وما قامت به وزارة العدل من تنمية وتطور في أجهزتها أمر يتناسب مع الواقع وهو مواكب للحضارة المتقدمة في عصر التحديث والتنظيم لأن التقنية الحديثة علم بذاتها في المصالح العامة لخدمة البشرية ولا تتعارض مع القواعد الشرعية.

■ معاناة الدوائر الشرعية من عدم وجود أراض لها ما الطرق المناسبة لحل هذه المشكلة؟

- في الحقيقة أن موضوع عدم وجود أراض للدوائر الشرعية ناتج عن قلة الاهتمام من قبل رؤساء المحاكم وملائهم قضاة المحاكم العامة إبان إتاحة الفرصة في الماضي لأن قصور الطلب أضع الوقت المناسب، وفي الإمكان الحصول على أراض للدوائر الشرعية في المدن والمحافظات على مستوى المملكة ومن المفترض من وزارة العدل أن تخصص باحثين من قبلها لمراجعة البلديات على مختلف مناطق المملكة فهناك أراض بور كثير غير مملوكة يزعم بعض الناس أنه يملكها بوضع اليد، وهذا غير صحيح، مع العلم أن الموات يبقى على أصله ولو كان عليه صكوك استحكام حسبما نص عليه أهل العلم، وعلى البلديات أن تطالب بالأراضي البور وتحافظ عليها للمصلحة العامة.

■ حضور القاضي والتزامه بوقت الدوام الرسمي، ما مدى رضاكم ومروئياتكم لذلك؟

- هذا السؤال جيد وفيه لفت نظر إن القضاة غير مؤدين لواجب العمل في الدوام الرسمي وهذا القول هو حديث الساعة بين المواطنين والمقيمين، ويجب أن يعالج من قبل وزارة العدل بوضع مراكز تفتيش في كل منطقة رئاسية، وفي علم القاضي أنه صاحب ولاية شرعية فيما يتعلق بالقضاء لخدمة المواطن، وتفريط القاضي في الدوام الرسمي إخلال بالواجب، لأن الناس ينظرون إليه بعين

## ما قامت به وزارة العدل من تنمية في أجهزتها يتناسب مع الواقع

الاحترام والتقدير لما يتمتع به من حصانة وثقة واعتبار، فمن الأولى أن يقدر القاضي هذه المكانة ويكون هو الأول والأخير دخولاً وانصرافاً ما لم يكن لديه عذر يسوغ تأخره،

إذ إن القصور في أداء الواجب إخلال بالعمل، وامتهان للعرض، وكوننا بمعزل عن القضاء فنحن نسلم بالتقصير في أداء الدوام من أصحاب الفضيلة القضاة، ولا نصدق، فإذا كان ما ينسب إلى أصحاب الفضيلة صحيحاً فإن ذلك لا ينبغي لأن الدوام حق للمواطن ونحن نربأ بأصحاب الفضيلة القضاة أن يخلوا بواجبهم ووصيتنا لهم أن يتقوا الله في أداء مسؤولياتهم أما عن رضانا أو رضا الآخرين فإن الرضا غاية لا تدرك دون التطبيق الواجب أداؤه.

■ الدورات والحلقات العلمية للقضاة وكتاب العدل ما رأيكم في ذلك وما مدى تفهمهم لذلك؟

- إن منهج وزارة العدل في عمل الدورات العلمية للقضاة وكتاب العدل شيء مطلوب وأمر يجب أن يتابع ويكتف بما في ذلك من التدريب على المهارات وإيجاد القدرات التي يكتسبها القضاة وكتاب العدل في ميدان العمل، أما عن تفهم أصحاب الدورات العلمية فإن هذا الوضع يعود للمتدرب نفسه لقياس الأصالة في سعة أفقه ورحابة صدره، وأبنا في مثل هذا العمل لا يخرج عن التوصية بما يحقق الهدف المنشود للمصالح العام إذا ما عملت الوزارة على تحقيقه.

■ رأيكم في المجلة؟

- مجلة العدل التي تصدرها وزارة العدل فصلية تعتبر من أنفس المجالات الفقهية لما تشتمل عليه من قواعد وأصول شرعية تفتخر بها وزارة العدل فهي دروس علمية وعملية لأصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية، وفي طياتها من الخبرات القضائية والبحوث العلمية ما يكون مرجعاً، ومرجعاً خصباً للباحثين في الفقه الإسلامي، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تفهم وزارة العدل وعلى رأسها معالي الوزير الشيخ عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ لصنع القرار الصحيح ونسأل الله التوفيق والسداد للجميع، إنه سميع مجيب.

## مجلة العدل من أنفس المجالات الفقهية فهي مرجع ومرجع خصب